وسبب ايضا خراج مصر يجد ما بلغ من الدور في اخر سنة ملكوا مصر قبل فتح مصر عشرين
الف الف دينار ان الملوك لم تسمح نفوسهم بما كان ينفق في كلف عمارة الارض فانها تحتاج
ان ينفق عليها ما بين ربع محصولها الى ثلثه واخر ما اعتبر حال الارض بمصر فوجد ما
خرجها ستين يوما ومساحة ارضها مائة الف الف وثمانين الف فدان وانه لابد
خراجها حتى يكون فيها اربعمائة الف وثمانين الف حراث يلزمون العمل فيها دائما فاذا انقص
بهذا القدر من العمال في الارض عمت عمارتها وكمل خراجها واخر ما كان بها مائة الف
وعشرة الف مزارع في الصعيد سبعين الفا وفي اسفل الارض خمسين الفا وقد تغير الا
جميع ما كان بها من الاوضاع القديمة واختلت اختلالا فاضحا

ذكر اصناف اراضي مصر وانسام زراعتها

اعلم ان اراضي مصر عدة اصناف اعلاها قيمة واوفاه
سعرا وغلاها قطيعة الباق وهو اثر القرط والمقاتي فانه يصلح لزراعة القمح وبعد الباق
ري الشرقي وهو الارض التي ظهرت في الحالية فلما رويت في الانتية وكانت مستريحة من
ثم زرعت اخيب زرعها والبرابب وهو اثر القمح والشعير وسعرها دون الباق لضعف
الارض بزراعة هذين الصنفين فمتى زرعت على اثر احدهما المرتنجب كنجابة الباق وابق
صالح لزراعة القرط والقطاني والمقاتي فان الارض تستريح بزراعة هذه الاصناف
وتصير في الغابلة ارض باق والبقاهية اثر الكتان فان زرعت قمحا خرج
الزراوي وبار في السنة الماضية وهو دون الشرقي والسلخ ماروي وبار في
وتقطل وهو مثل ري الشرقي فان زرعه يكون ناجيا والتقاكل ارض حلت من

ما زرع

ما زرع فيها ولم يبق فيها شاغل عن قبول ما يزرع فيها من اصناف الزراعات والوسخ
كل ارض لم يستحكم وسخها ولم يقدر الزارعون على ازاحة كله منها بل حرثوا وزرعوا
في ازرعها مختلطا بالحلفاة ونحوها والغالب كل ارض حصل فيها نبات شغلها عن
قبول الزراعة ومنع كثرته من زراعتها وصارت مراغ والخرس كل ارض فسدت بما
استحكم فيها من موانع قبول الزرع وكانت بها مراعي وهو اشد من الوسخ الغالب
واذا ادمن على ازاله ما فيها من الموانع تهيا اصلاحها والشراقي كل ارض لم يصل اليها
الماء لقصور ما النيل وعلو الارض ولسد طريق الماء عنها وغير ذلك والمستجد
كل ارض وطية حصل بها الماء ولم تجد مصوفا حتى فات اوان الزرع وهو باق في
الارض والسباخ كل ارض غلب عليها الملح حتى ملحت ولم ينتفع بها في زراعة الحبوب
وربما زرعت ما لم تستحكم السباخ فيها غير الحبوب كالهليون والباذنجان ويزرع
فيها القصب الفارسي ومما لا غنا لارض مصر عنه الجسور وهي على قسمين سلطانية
وبلدية فالجسور السلطانية هي العامة النفع في حفظ النيل على البلاد كافة الى حين
يستغني عنه والجسور الموطأة على الاعمال الشرقية والاعمال الغربية وكانت في القديم
تعمل من اعمال النواحي ويتولى عملها متقبلو القطائع ويعتد لهم بما صرف عليها مما عليهم
من قبالات الاراضي ثم صار بعد ذلك يستخرج برسم عملها من هذين العملين مال
بايدي المستخدمين من الديوان ويصرف عليها ويفضل من المال بقية تحمل الى بيت
المال ثم صار يتولى ذلك اعيان امراء الدولة الجاندار حدثت الحوادث في ايام الناصر
فرج فصار يجبى من البلاد مال عظيم ولا يصرف منه شيء البتة بل يرفع الى السلطان
ويفرق كثير منه بايدي الاعوان وتسخر اهل البلاد في عمل الجسور فيجيء في غاية الخلل
كما ستقف عليه ان شاء الله عند ذكر اسباب الخراب واما الجسور البلدية فانها عبا
عما يخص نفعها ناحية دون ناحية ويتولى اقامتها المقطعون والفلاحون من اصل
مال الناحية وحد الجسور السلطانية من القرى محل سور المدينة الذي يتعين على
السلطان الاهتمام بعمارته وكفاية الرعية امره ومحل الجسور البلدية محل الدور التي
خارج سور المدينة فيلزم صاحب كل دار ان يصلحها او يزيل ضررها ومن الجادة
ان المقطع اذا انفصل وكان قد انفق شيئا من ماله انتطاعه في اقامة جسر لاجل عمارة

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)